د. بسام أبو عبد الله

الإدارة المحلية بين النظرية والتطبيق!

موضوع الإدارة المحلية موضوع حيوي وحساس، لا بل استراتيجي إذا أردنا أن نتحدث عن مقاربات مختلفة للمستقبل، وللتنمية والنهوض الشامل في سورية إن لم يعد ممكناً بعد الآن إدارة ملفات البلاد التنموية من خلال مركزية شديدة تراقبها بالطبع بيروقراطية قاتلة تقتل المبادرات، وتميتها تحت عنوان المصلحة العامة.

عرفت سورية منذ ما بعد الاستقلال تجربة البلديات، والإدارة المحلية، وتطورت القوانين الناظمة عبر عقود من الزمن حتى صدور قانون الإدارة المحلية ما بعد الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠، حيث كانت البلاد بحاجة لتكثيف وحشد كل الجهود الوطنية في مرحلة النهوض تنموي شهدته سورية في عقود السبعينيات، ولكن إحدى إشكالياتنا الأساسية تتمثل في أن تطوير القوانين الناظمة لعمل ما، وقطاع ما، لا يواكب السرعة التي يتطور فيها المجتمع، وحاجاته، ورغباته، وغالباً ما تتأخر كثيراً في قراءة التحولات الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا فإن تطوير قانون الإدارة المحلية احتاج إلى عقد ونيف من بداية الألفية الجديدة حتى صدر القانون ١٠٧، وللأسف فإنه جاء مع بداية الحرب على سورية، وجاء تطبيقه في ظروف استثنائية وغاية في الصعوبة والتعقيد، سواء من حيث فهم حجم واتساع التغييرات التي أجريت عليه، أم من حيث شرح أبعاده وأهدافه للجمهور من أجل دفعه للمشاركة في الانتخابات الدولة المختلفة وبعضهم لا يجد عملاً، والسؤال لماذا لا يتم الفرز لمصلحة المجالس المحلية لتعزيزها، وتقويتها بكوادر من مختلف الاختصاصات!

نظرياً يحتوي القانون ١٠٧ نقطة تطور جوهرية وهي الانتقال من تعيين جزء من المجالس المحلية، وانتخاب جزء آخر، كما كان الأمر عليه في القانون الصادر عام ١٩٧١ أي مرسوم ١٥، إلى الانتخاب الكامل لأعضاء هذه المجالس، إضافة للصلاحيات التي تتمتع بها هذه المجالس في قضايا التنمية المحلية من الصحة والتربية والثقافة والخدمات والتطوير العمراني... إلخ، وإذا كانت الغاية من هذا التطور الكبير في القانون هو إشراك المجتمع المحلي في التنمية المستدامة، والشراكة مع المؤسسات الحكومية في تحقيق ذلك، فإن هناك إشكاليات كبيرة ما نزال نعانيها في التطبيق، وهذه الإشكالات عديدة وكثيرة، سأحاول مقاربة أهمها:

١- جاءت التعليمات التنفيذية الخاصة بقانون الانتخابات العامة فاتحة ثغرة كبيرة بالنسبة للمرشحين، وهي حق «كل من يجيد القراءة والكتابة بالترشيح»، وهو أمر يثير الاستغراب بالفعل، إذ لا يعقل أن تكون شهادة معرفة الأمية تؤهل لقيادة مجلس محلي، في ضوء ما شهدته بلادنا من تطور كبير في التعليم والجامعات، تخيلوا أن أحد المجالس المحلية، ولن أذكر أين، كان يترأسه من وقت سابق، وذلك خلال كانون الثاني من العام الجاري، وهي أكبر رقعة تخرج من المخيم.

٢- موضوع الكفاءة والاختصاص مهم للغاية، إن تقوم رئاسة مجلس الوزراء بفرز أعداد كبيرة من المهندسين سنوياً لوزارات الدولة المختلفة وبعضهم لا يجد عملاً، والسؤال لماذا لا يتم الفرز لمصلحة المجالس المحلية لتعزيزها، وتقويتها بكوادر من مختلف الاختصاصات!

٣- شهدت الدورة الحالية لمجالس الإدارة المحلية حلاً للعديد من المجالس لأسباب ترتبط بالفساد، وضعف النزاهة، وهو أمر يكاد يشكل هاجساً حقيقياً للمجتمع بأكمله، ولهذا فإن الحرص على وضع معايير وأسس من حزب البعث والائتلاف الحاكم معه، أكثر من ضروري، من أجل الوصول إلى أفضل الكوادر وخيراء، إضافة إلى محاسبة الكوادر الحزبية التي تدان بقضايا فساد من خلال طردها خارج المؤسسة الحزبية، لا بل عدم تسلمها أي مهمة حزبية أو إدارية مستقبلاً حرصاً على المصداقية أمام الجمهور.

٤- إن التدريب والتأهيل المستمر للكوادر العاملة في المجالس المحلية يعتبر قضية مفصلية، إذ بإمكان وزارة الإدارة المحلية أن تؤسس معهداً خاصاً بها لتأهيل الكوادر حالياً ومستقبلاً، يكون له فروع في المحافظات، مهمته إخضاع المنتخبين لدورات إجبارية قصيرة ومكثفة، وكذلك تأهيل كوادر تشكل خزاناً لمرشحي الإدارة المحلية مستقبلاً، وهو ما سيجعل هذه الدورات ممراً إلزامياً لتأهيل الكوادر على مستوى عال، وهذا الأمر أسوة بوزارة الخارجية التي طورت معهدها الدبلوماسي، ووزارة العدل بمعهدها القضائي وغيرها من المؤسسات، ذلك أن التأهيل والتدريب التخصصي أكثر من ضروري الآن وفي المستقبل.

لقد أولى الرئيس بشار الأسد هذا الملف أهمية كبيرة عندما التقى رؤساء المجالس المحلية، وتحدث أمامهم عن رؤيته لدور هذه المجالس الخدمي والتنموي، والنقلة التي تحتاجها في سورية في هذا المجال، كما تحدث عن ذلك أمام المجلس الأعلى للإدارة المحلية والمحافظين وأمام الحكومة، الأمر الذي يطرح تحديات جمة لتذليلها خلال المرحلة القادمة التي ستشهد انتهاء ولاية المجالس الحالية، والدعوة لانتخابات محلية جديدة، قد تكون في الخريف القادم.

إن العمل في المجالس المحلية، والنجاح فيها قضية مهمة للأحزاب السياسية لأن التميز والحصول على رضا الناس سيكون مؤشراً لدى قدرة أي حزب سياسي على تنفيذ خططه، وسيكون بوابة واسعة لانتقاء الكوادر السياسية وترقيتها في مهامها، ذلك أن قصص النجاح لا يمكن أن تأتي من السيرة الذاتية فقط، بل من النجاح في التجربة العملية، التي يقول الناس فيها رأيهم بالشخص، خاصة أن العمل المحلي عمل يومي، واختبار مستمر لمدى قدرة الشخص على خدمة ناسه وشعبه بكفاءة ونزاهة، وهو الهدف الأساس لأي حزب سياسي في العالم.

إن تجربة الإدارة المحلية هي محور إستراتيجي لنقل سورية لمرحلة أخرى، فيها شراكة أكبر مع المجتمع المحلي، ودفع أوسع للتنمية المتوازنة والمستدامة، وإذا كان تقييم هذه التجربة في ظروف الحرب قد لا يكون موضوعياً في ضوء ما شهده بلدنا من واقع استثنائي، وحرب قاسية، لكن التفكير بالأفضل، والتوقف عن إلقاء كل أخطائنا، ومكامن فشلنا، على الحرب هو أمر لم يعد مقبولاً.

ما أدعو الناس والكفاءات وذوي الخبرات إليه هو الترشيح والمنافسة في الانتخابات المحلية القادمة، وأما أبناء شعبنا فأدعوهم لانتخاب الأكثر كفاءة ونزاهة بعيداً عن الأمراض الاجتماعية التي تظهر مع كل انتخابات، ثم نلوم الآخرين ولا نلوم أنفسنا، صوتكم يحسب، هذا هو الخيار الوحيد.

وإضافة إلى ذلك إنه من الملح سد الفجوة ما بين النظرية والتطبيق، وهي إحدى القضايا المزمنة لدينا، ليس في الإدارة المحلية فقط، وإنما في الكثير من قضايانا العامة.

نحو ١٩ ألف عائلة سورية لا تزال محتجزة في «مخيم الهول»

عملية إخراج السوريين من «مخيم الهول» تضمنت إجلاء نحو ٦٧٧ عائلة يقدر عدد أفرادها بأكثر من ١٩٨٥ شخصاً أغلبيتهم من دير الزور والرقة منذ حزيران ٢٠١٩ (عن الانترنت)

على الرغم من تزايد الدعوات المطالبة بتفكيكه، لم يشهد «مخيم الهول»، الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» منذ ثلاث سنوات والواقع في ريف الحسكة الجنوبي الشرقي، خروج سوى ٧٧٧٩ عائلة سورية تضم ١٠٠٩٣ أشخاص، بينما يقبر عدد السوريين المتبقين داخل المخيم بأقل من ١٩ ألفا ضمن أكثر من ٥٢٠٠ عائلة.

وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد التي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين ولاجئين عراقيين، آلافاً من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي وعائلاتهم بينهم الكثير من الأجانب الذين ترفض بلدانهم الأصلية استعادتهم خوفاً من أن يرتد إليها إرهابهم، بعدما قدمت تلك الدول الدعم لهم في سورية.

وحسب مصادر إعلامية معارضة، فإن العام الجاري لم يشهد سوى إخراج ٢٢ عائلة سورية من المخيم في كانون الثاني الماضي على الرغم من تزايد الدعوات المطالبة بتفكيكه لما يمثله من مخاطر ونتيجة تزايد جرائم القتل داخله ووسط عجز «قسد» عن ضبط حالة الفوضى والأوضاع الأمنية فيه.

وقدرت المصادر عدد أفراد العائلات السورية التي لا تزال محتجزة داخل المخيم بأقل من ٥٢٠٠ شجرة زيتون معمرة في ناحية راجو.

وتقلت وكالة «هاوار» الكردية عن مصادر تأكيدها إنهاء منظمة تابعة لمنشقة قطر بناء وحدة سكنية في ناحية شيه في منطقة عفرين المحتلة، مشيرة إلى أنه من المقرر افتتاحها اليوم.

وبينت المصادر، أن جمعية ما تسمى «خير الشام الإنسانية» الكويتية، وبدعم من جمعية ما تسمى «الرحمة العالمية الكويتية» ذات الإيديولوجية الإخوانية تعمل منذ قرابة الشهرين، بالتنسيق مع مجلسها «فرقة السلطان سليمان شاه» والمعروفة بـ«العمشات» التي تسيطر على ناحية شيخ الحديد بريف عفرين، على بناء وحدة سكنية جديدة ضمن الأراضي الزراعية على أطراف الناحية، باسم قرية «نواف الخير».

وأشارت إلى أن الوحدة الجديدة تضم نحو ٢٠٠ شقة سكنية، ومن المقرر توطين عوائل مرتزقة النظام التركي الذين شاركوا في القتال في ليبيا ودول أخرى فيها.

وتشهد المناطق التي يحتلها النظام التركي وتسيطر عليها مرتزقته بناء مئات الوحدات السكنية من جمعيات تابعة للنظام التركي وأخرى قطرية وكويتية إخوانية اتخذت من دعم الصحل الخيري غطاء لأعدافها المشبوهة المتمثلة بدعم التنظيمات الإرهابية في سورية.

إلى ذلك، أقدم مسلحو ميليشيا «رجال الحرب» التابعة للاحتلال التركي على قطع أكثر من ٥٠ شجرة زيتون معمرة في ناحية راجو التابعة لعفرين، ونقلوا الحطب بعد قطعه إلى أحد مقراتهم في الناحية.

وتقلت الوكالة عن مصدر من ناحية راجو إن ملكية أشجار الزيتون تعود إلى المواطن جهاد موسى، من أهالي قرية ميدانو التابعة للناحية، مضيفاً: إن الحقل الذي قُطعت منه الأشجار، يقع على طريق قرية خالكا التابعة للناحية بليلة.

وفي السادس عشر من آذار الماضي أقدمت مصادر أهلية في عفرين لـه الوطن- بأن وضع من تبقى من السكان في عفرين وفري وبلدات الأرياف التابعة لها يزداد سوءاً يوماً بعد يوم لإرغامهم على النزوح وترك ممتلكاتهم وأراضيهم المزروعة بالزيتون عرضة للنهب والسرقة، وهي التي لم تسلم من تعديات جيش الاحتلال التركي ومرتزقته حتى مع إصرارهم على البقاء.

وكشفت المصادر أنه ليس بإمكان الأهالي رفع دعاوى قضائية بحق السارقين والمعتدين على حياتهم وأرزاقهم وممتلكاتهم من المرتزقة الإرهابيين المحليين من النظام التركي خشية اتهامهم بالموالاة لما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية، مع تنامي عمليات قطع أشجار الزيتون وسرقة الممتلكات على مرأى من أصحابها بوجود عناصر من جيش الاحتلال التركي الذي يعد شريكاً في تقاسم ثمن المسروقات.

وكالات

الاحتلال التركي يواصل التغيير الديموغرافي وقطع أشجار الزيتون في عفرين

واصل النظام التركي عملية التغيير الديموغرافي في منطقة عفرين المحتلة، بريف حلب، عبر إقامة وحدات سكنية لتسكين مرتزقته الإرهابيين، وذلك بالتزامن مع قيام هؤلاء المرتزقة بقطع أكثر من ٥٠ شجرة زيتون معمرة في ناحية راجو.

وتقلت وكالة «هاوار» الكردية عن مصادر تأكيدها إنهاء منظمة تابعة لمنشقة قطر بناء وحدة سكنية في ناحية شيه في منطقة عفرين المحتلة، مشيرة إلى أنه من المقرر افتتاحها اليوم.

وبينت المصادر، أن جمعية ما تسمى «خير الشام الإنسانية» الكويتية، وبدعم من جمعية ما تسمى «الرحمة العالمية الكويتية» ذات الإيديولوجية الإخوانية تعمل منذ قرابة الشهرين، بالتنسيق مع مجلسها «فرقة السلطان سليمان شاه» والمعروفة بـ«العمشات» التي تسيطر على ناحية شيخ الحديد بريف عفرين، على بناء وحدة سكنية جديدة ضمن الأراضي الزراعية على أطراف الناحية، باسم قرية «نواف الخير».

وأشارت إلى أن الوحدة الجديدة تضم نحو ٢٠٠ شقة سكنية، ومن المقرر توطين عوائل مرتزقة النظام التركي الذين شاركوا في القتال في ليبيا ودول أخرى فيها.

وتشهد المناطق التي يحتلها النظام التركي وتسيطر عليها مرتزقته بناء مئات الوحدات السكنية من جمعيات تابعة للنظام التركي وأخرى قطرية وكويتية إخوانية اتخذت من دعم الصحل الخيري غطاء لأعدافها المشبوهة المتمثلة بدعم التنظيمات الإرهابية في سورية.

إلى ذلك، أقدم مسلحو ميليشيا «رجال الحرب» التابعة للاحتلال التركي على قطع أكثر من ٥٠ شجرة زيتون معمرة في ناحية راجو التابعة لعفرين، ونقلوا الحطب بعد قطعه إلى أحد مقراتهم في الناحية.

وتقلت الوكالة عن مصدر من ناحية راجو إن ملكية أشجار الزيتون تعود إلى المواطن جهاد موسى، من أهالي قرية ميدانو التابعة للناحية، مضيفاً: إن الحقل الذي قُطعت منه الأشجار، يقع على طريق قرية خالكا التابعة للناحية بليلة.

وفي السادس عشر من آذار الماضي أقدمت مصادر أهلية في عفرين لـه الوطن- بأن وضع من تبقى من السكان في عفرين وفري وبلدات الأرياف التابعة لها يزداد سوءاً يوماً بعد يوم لإرغامهم على النزوح وترك ممتلكاتهم وأراضيهم المزروعة بالزيتون عرضة للنهب والسرقة، وهي التي لم تسلم من تعديات جيش الاحتلال التركي ومرتزقته حتى مع إصرارهم على البقاء.

وكشفت المصادر أنه ليس بإمكان الأهالي رفع دعاوى قضائية بحق السارقين والمعتدين على حياتهم وأرزاقهم وممتلكاتهم من المرتزقة الإرهابيين المحليين من النظام التركي خشية اتهامهم بالموالاة لما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية، مع تنامي عمليات قطع أشجار الزيتون وسرقة الممتلكات على مرأى من أصحابها بوجود عناصر من جيش الاحتلال التركي الذي يعد شريكاً في تقاسم ثمن المسروقات.

وكالات

وضع محطتي تحلية مياه بالخدمة في الحسكة

خليل: للاستخدام كحل إسعافي إذا قطع الاحتلال التركي الضخ من علوك

وضعت المؤسسة العامة لمياه الشرب في محافظة الحسكة، أمس، محطتي تحلية مياه في المدينة بالخدمة لتأمين جزء من احتياجات الأهالي من مياه الشرب، وأكد محافظ الحسكة اللواء غسان خليل أهمية تشغيل المحطتين لاستخدامهما كحل إسعافي، خاصة مع استمرار انتهاكات الاحتلال التركي وتعمده قطع مياه الشرب وإيقاف الضخ من محطة علوك.

وقالت وكالة سانا، نقلاً عن المؤسسة العامة لمياه الشرب في الحسكة وضعت محطتي تحلية مياه في مدينة الحسكة بالخدمة لتأمين جزء من احتياجات الأهالي من مياه الشرب في حال توقف محطة مياه علوك عن العمل على أن يتم وضع باقي المحطات بالخدمة تباعاً.

وتلقت الوكالة عن محافظ الحسكة، تأكيده خلال جولة على محطات تحلية المياه، أهمية تشغيل محطتي تحلية مياه الشرب في المدينة لاستخدامهما كحل إسعافي في حالة الطوارئ وخاصة مع استمرار انتهاكات الاحتلال التركي وتعمده قطع مياه الشرب وإيقاف الضخ من محطة علوك.

مدير عام مؤسسة مياه الحسكة محمد العكلة، بيّن أن المؤسسة شغّلت أمس، محطتين من أصل ٢٠ محطة تم تركيبها في مركز مدينة الحسكة ١٦ منها مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، وأربع محطات مقدمة من وزارة الموارد المائية، لافتاً إلى أن كمية المياه المنتجة في حال تشغيل المحطات كاملة ستبلغ ٢٠٠٠ متر مكعب في الساعة من المياه الصالحة للشرب.

ونوه العكلة بأن المحطات ستتم تشغيلها فقط عند حالات الطوارئ لتأمين مياه الشرب للمواطنين وخاصة أن المصدر الأساسي لمياه الشرب في محطة علوك هو الآبار في مدينة رأس العين المحتلة وبعرض لانقطاعات متواصلة من قبل الاحتلال التركي، داعياً الأهالي إلى استخدام المياه للشرب فقط والعمل على ترشيد الاستخدام، مؤكداً سعي المؤسسة لتوسيع تجربة تركيب محطات التحلية وتحديداً في ريف المحافظة الجنوبي الذي يعاني أساساً من عدم توافر مياه الشرب.

بدوره لفت رئيس مجلس مدينة الحسكة عدنان خاجو إلى أن مجلس المدينة حفر آبار العام الماضي نحو ٦٠ بئراً في مركز مدينة الحسكة، وتم تخصيص عدد من الآبار لتركيب محطات التحلية لإنتاج مياه صالحة للشرب، لتبقى باقي الآبار بالاستخدامات المنزلية.

ويعاني أكثر من مليون نسمة في مدينة الحسكة ومحيطها من انقطاع المياه بسبب حجبها من محطة «علوك» من قبل الاحتلال التركي ومرتزقته الإرهابيين.

ومنذ احتلاله لمدينة رأس العين وأريافها، في تشرين الأول ٢٠١٩ قطع الاحتلال التركي المياه عن مدينة الحسكة والأرياف المحيطة بها أكثر من ٢٨ مرة.

وكالات

أكد أن الاتفاقيات الخاصة بالغاز المصري على وشك الانتهاء
وزير لبناني: ننتظر التمويل وموافقة أميركا لتزويدنا بالكهرباء عبر سورية

الوطن – وكالات

أعلن وزير الطاقة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض أمس، أن بلاده تنتظر موافقة الإدارة الأميركية وتمويل البنك الدولي لتنفيذ اتفاقيات مشروع تزويد لبنان بالكهرباء من الأردن عبر سورية، واتهم السياسة بالوقوف وراء التأخير بتنفيذه، موضحاً أن الاتفاقيات الخاصة بإيداد فني بلبنان المصري عبر سورية على وشك الانتهاء منها.

وعلى هامش مشاركته في أعمال مؤتمر لحوار الطاقة المستقبلي انطلق في الأردن أمس ويستمر إلى عد الجمعة، قال فياض في تصريح نقله موقع قناة «المملكة» الإلكتروني: «لدينا اتفاق تم العمل عليه وهو إمداد لبنان بالطاقة المصرية عبر الأردن وسورية، وأيضا إمداده بالكهرباء عبر الأردن وسورية».

وأشار إلى أنه «تم إبرام أكثر من اتفاق خلال لقاءات الرئيسين (رجب طيب) أردوغان و(فلاديمير) بوتين، بما فيها مذكرة عام ٢٠١٩ التي تناولت ضرورة حل المشكلة في منطقة «خفض التصعيد» في إدلب، في كلتا الحالتين، يتم تنفيذ الاتفاقات التي تم إبرامها بسبب».

وتابع: «لا نريد أن نتحدث عن الأسباب التي تعطل على إنهاء الاتفاقيات بالنسبة للكهرباء، مضيفاً أنه بالنسبة للغاز اليوم، فإن هذه الاتفاقيات على وشك الانتهاء منها».

وعلى الرغم من أن الوضع الأمني في سورية لا يزال غير مستقر، إلا أن الرئيس بشار الأسد هذا الملف أهمية كبيرة عندما التقى رؤساء المجالس المحلية، وتحدث أمامهم عن رؤيته لدور هذه المجالس الخدمي والتنموي، والنقلة التي تحتاجها في سورية في هذا المجال، كما تحدث عن ذلك أمام المجلس الأعلى للإدارة المحلية والمحافظين وأمام الحكومة، الأمر الذي يطرح تحديات جمة لتذليلها خلال المرحلة القادمة التي ستشهد انتهاء ولاية المجالس الحالية، والدعوة لانتخابات محلية جديدة، قد تكون في الخريف القادم.

إن العمل في المجالس المحلية، والنجاح فيها قضية مهمة للأحزاب السياسية لأن التميز والحصول على رضا الناس سيكون مؤشراً لدى قدرة أي حزب سياسي على تنفيذ خططه، وسيكون بوابة واسعة لانتقاء الكوادر السياسية وترقيتها في مهامها، ذلك أن قصص النجاح لا يمكن أن تأتي من السيرة الذاتية فقط، بل من النجاح في التجربة العملية، التي يقول الناس فيها رأيهم بالشخص، خاصة أن العمل المحلي عمل يومي، واختبار مستمر لمدى قدرة الشخص على خدمة ناسه وشعبه بكفاءة ونزاهة، وهو الهدف الأساس لأي حزب سياسي في العالم.

إن تجربة الإدارة المحلية هي محور إستراتيجي لنقل سورية لمرحلة أخرى، فيها شراكة أكبر مع المجتمع المحلي، ودفع أوسع للتنمية المتوازنة والمستدامة، وإذا كان تقييم هذه التجربة في ظروف الحرب قد لا يكون موضوعياً في ضوء ما شهده بلدنا من واقع استثنائي، وحرب قاسية، لكن التفكير بالأفضل، والتوقف عن إلقاء كل أخطائنا، ومكامن فشلنا، على الحرب هو أمر لم يعد مقبولاً.

ما أدعو الناس والكفاءات وذوي الخبرات إليه هو الترشيح والمنافسة في الانتخابات المحلية القادمة، وأما أبناء شعبنا فأدعوهم لانتخاب الأكثر كفاءة ونزاهة بعيداً عن الأمراض الاجتماعية التي تظهر مع كل انتخابات، ثم نلوم الآخرين ولا نلوم أنفسنا، صوتكم يحسب، هذا هو الخيار الوحيد.

وإضافة إلى ذلك إنه من الملح سد الفجوة ما بين النظرية والتطبيق، وهي إحدى القضايا المزمنة لدينا، ليس في الإدارة المحلية فقط، وإنما في الكثير من قضايانا العامة.

وزير الطاقة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض (عن الانترنت)

تعهد بتمويل المشروع، يربطه اليوم نوع من الاجتياز السياسي».

وفي وقت سابق، ذكر موقع «النشرة» الإقليمي للطاقة «energy Future Dialogue Mena Europe En-» الذي سيعقد في البحر الميت بين ٨ و١٠ الحالي، بناءً على دعوة وزارة الطاقة والثروة المعدنية في الأردن ووزير الاقتصاد وحماية البيئة في ألمانيا.

وأضافت: إن «العراق يثبت أن عمليات الإعادة المسؤولة ممكنة من خلال إيجاد حلول كريمة تركز على مبادئ كل من المساءلة وإعادة الإدماج».

ونقل الموقع «أخبار الأمم المتحدة» من أنه إذا ما ترك المخيم من دون معالجة، فإن الوضع سيؤثر حتماً في المنطقة وخارجها.

وأكد وزير النفط والثروة المعدنية بسام طعمة في تصريح سابق لـه الوطن» أن خط الغاز العربي داخل الأراضي السورية جاهز لنقل الغاز بعد أن أجريت له عمليات الصيانة باعتباره جزءاً من شبكة الغاز الداخلية وبعد تعرضه لعشرات الاعتداءات الإرهابية وسرقة الإرهابيين تجهيزات محطات الصمامات المغطعية الثلاث من جهة الحدود الأردنية.

وفي الـ٢٧ من أيلول الماضي بدأ فريق فني مشترك من وزارة النفط والثروة المعدنية ووزارة الطاقة اللبنانية بالكشف خط الغاز العربي بدءاً من محطة الدبوسية على الحدود السورية اللبنانية وصولاً إلى محطة نور عمار في لبنان.

وفي نهاية العام الماضي، علّق وزير البترول والثروة المعدنية المصري، طارق الملا، على تطورات إيصال الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسورية، وقال: إن «بلاده لم تحصل حتى الآن على الموافقة النهائية من الإدارة الأمريكية لمد خط الغاز إلى لبنان عبر سوريا»، وأضاف «نحن ننتظر الموافقة النهائية من الإدارة الأمريكية لمد خط الغاز إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، وأيضا إمداده بالكهرباء عبر الأردن وسوريا».

وتنتظر الموافقة النهائية للإدارة الأمريكية على عدد وجود تداعيات سلبية من «قانون قيصر» على هذه الاتفاقيات.

وتحدث فياض عن اتمام كل الشروط التي وضعها البنك الدولي لتنفيذ وعوده بالتمويل، وقال: «نحن ننتظر تنفيذ وعده حتى ينعم اللبنانيون بكمية كهرباء، بلادنا بالكهرباء عبر سورية، ولتخفيف النقص الحاد».

ولفت فياض، إلى أن «البنك الدولي، الذي وعبر عن شكره للأردن وكل الأطراف

جاويش أوغلو زعم حرص نظامه على وحدة الأراضي السورية
لافروف من أنقرة: اتفاقات إدلب يجري تنفيذها ببطء.. ونتفهم مخاوف تركيا

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن بلاده تتفهم مخاوف النظام التركي بشأن التهديدات التي تشكلها قوى خارجية على حدودها، وأكد أن الاتفاقات المبرمة بين الجانبين بشأن إدلب «تنفيذها يجري ببطء»، على حين زعم نظيره التركي مولود جاويش أوغلو الذي يبدد نظام بلاده بشن عدوان جديد على شمال سورية، أن بلاده «تولي أهمية كبيرة لوحدة أراضي سورية»، وشدد على ضرورة «تطهير سورية من التنظيمات الإرهابية التي تهدد وحدة أراضيها وأمن تركيا».

وخلال مؤتمر صحفي مشترك في أنقرة عقب محادثات الوزيرين، وبعد تأكيد أن وجود القوات الأميركية على أجزاء من الأراضي السورية غير قانوني، أعرب لافروف عن رفض بلاده النزعات الانفصالية في شمال سوريا.

وقال: «نتفهم تماماً مخاوف أصدقائنا بشأن التهديدات التي تشكلها قوى خارجية على حدودهم، بما في ذلك من خلال تغذية النزعات الانفصالية في المناطق التي تسيطر عليها القوات الأميركية بشكل غير قانوني في سورية».

ولفت لافروف إلى أن الاتفاقات مع تركيا حول إدلب «يجري تنفيذها ببطء»، لكنه أكد أن «موسكو تتعاون بشكل وثيق مع أنقرة في الشأن السوري»، مشيراً إلى أن الطرفين ملتزمان بالأهداف المنصوص عليها في تلك الاتفاقات.

وأشار إلى أنه «تم إبرام أكثر من اتفاق خلال لقاءات الرئيسين (رجب طيب) أردوغان و(فلاديمير) بوتين، بما فيها مذكرة عام ٢٠١٩ التي تناولت ضرورة حل المشكلة في منطقة «خفض التصعيد» في إدلب، في كلتا الحالتين، يتم تنفيذ الاتفاقات التي تم إبرامها ببطء».

وحول اجتماعات اللجنة المصغرة لمناقشة تعديل الدستور في جنيف، قال لافروف: إن موسكو «لا تهول» في بطء تقدمها.

بدوره وصف جاويش أوغلو لقاءه مع لافروف بأنه كان مثمراً، وأوضح أنهما بحثا خلاله الأزمة الأوكرانية والقضايا الإقليمية.

وفي الشأن السوري زعم جاويش أوغلو أن بلاده «تولي أهمية كبيرة لوحدة أراضي سورية»، وشدد على ضرورة «تطهير سورية من التنظيمات الإرهابية التي تهدد وحدة أراضيها وأمن تركيا».

وقال: «سنعمل على تأمين وحدة الأراضي السورية وسنخرج كل الإرهابيين من المنطقة، وسنواصل دعم نظامه للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في سورية وتهديداته المستمرة بالإقدام على عدوان جديد على الأراضي السورية على الرغم من المواقف الدولية والإقليمية الرافضة لهذا الأمر.

وأكد جاويش أوغلو أن «خطة الأمم المتحدة تزامن ذلك، مع ما نشرته صحيفة «حرييت» التركية بأن قوات النظام التركي ستبدأ «عملية عسكرية» في مناطق العمليات المخططة في شمال سورية خلال ٣٧ أسبوع، وذلك بعدما هدد رئيس النظام أردوغان قبل أيام بغزو مدينتي تل رفعت ومنبج بريف حلب الشمالي والشمالي الشرقي.

وخلال اللقاء بحث لافروف مع نظيره التركي ضرورة «تسهيل تصدير الحبوب إلى البحر الأسود، حسب ما ذكرت وكالة «أ ف ب»، في حين عرض النظام التركي، بناء على طلب من الأمم المتحدة، مساعدة في إزالة هذه الألغام من الموانئ الأوكرانية، رغم وجود ألغام كُثف عن بعضها قرب السواحل التركية.

وأكد لافروف أن روسيا «مستعدة» لضمان سلامة السفن التي تنقل حبوبا والتي تغادر الموانئ الأوكرانية، «بالتعاون مع تركيا»، وقال: «نحن جاهزون لضمان سلامة السفن التي تغادر الموانئ الأوكرانية بالتعاون مع زملائنا الأتراك».

واعتبر جاويش أوغلو، أن «خطة الأمم المتحدة منطقية وقابلة للتحقيق.. على أوكرانيا وروسيا قبولها»، وصرح جاويش أوغلو أن بلاده تعتبر أن طلب موسكو رفع العقوبات عن الصادرات الزراعية الروسية لتسهيل الصادرات الأوكرانية «مشروع»، وقال: «إذا عثر علينا فتح السوق الأوكرانية الدولية، نعتقد أن إزالة العقبات أمام الصادرات الروسية أمر مشروع».

وكالات

أميركا كررت مواقفها: لن نرفع العقوبات!
بوتين ورئيسي: مواصلة العمل في إطار عملية «أستانا» لدفع التسوية في سورية

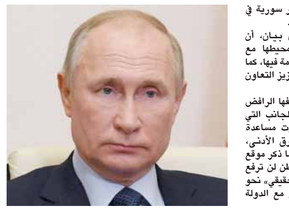

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي

أكد الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والإيراني إبراهيم رئيسي خلال اتصال هاتفي جرى بينهما أمس «الالتزام بمواصلة العمل في إطار عملية «أستانا» لدفع تسوية الأزمة في سورية».

وأفاد بيان للكرملين نشره الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، بأن الرئيسين بحثا عدداً من القضايا الثنائية والدولية بينها الوضع في سورية وتطرقا إلى قضايا ضمان الاستقرار والأمن الإقليميين، وأكدا مجدداً على الالتزام بمواصلة العمل في إطار عملية أستانا لدعم تسوية الأزمة في سورية.

وفيما يخص الوضع حول برنامج إيران النووي أكد الطرفان على ضرورة استمرار الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي من شأنه أن يضمن الحفاظ على الاتفاق النووي الموقع مع إيران وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٣١ بشكل كامل.

على خطّ موازٍ، بحث الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وبلدان إفريقيا – نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف مع سفير سورية في موسكو رياض حداد الأوضاع في سورية.

وذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان، أن الجانبين بحثا الوضع في سورية ومحيطها مع التركيز على المواضيع المتعلقة بحل الأزمة فيها، كما بحثا بعض المسائل العملية لمواصلة تعزيز التعاون السوري الروسي متعدد الأوجه.

في المقابل، صرّح مندوب سورية في «الميادين» أن أولويات الاحتلال التركي اعتدت أمس بالقصف المدفعي على قرى عدة في ريف حلب الشمالي، تحدثت مصادر إعلامية معارضة عن أن الهدوء الحذر ساد معظم مناطق انتشار ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بالقطاع الشمالي من ريف حلب، منذ مساء الثلاثاء وحتى يوم أمس، في حين حلقت مروحيتان تابعتان لسلاح الجو الروسي، صباح أمس، في أجواء منطقة أم حوش وحربل وتل قراح والأحداث التي تسبطر عليها الميليشيات الكردية شمال حلب، وصولاً إلى أجواء مناطق سيطرة مرتزقة الاحتلال التركي في محيط المنطقة، قبل أن تتوجه إلى مطار كويرس العسكري.

وذكرت المصادر الإعلامية المعارضة، أن الاحتلال التركي ومرتزقته كسروا الهدوء الحذر الذي ساد ريف محافظة الحسكة لمدة ٤ أيام نتيجة فرضه من قبل القوات الروسية التي سيرت دورياتها العسكرية وطائراتها في المنطقة، وذلك بتجديد اعتداءاتهم على قرية الطويلة بريف منطقة تل شعير شمال غرب المحافظة، ولفتت إلى أن القصف الصاروخي أعقبه قصف بري من قبل ميليشيات «قسد» على مناطق سيطرة مرتزقة الاحتلال في محيط المنطقة، من دون معلومات عن خسائر بشرية.

كما استقدم الاحتلال التركي تعزيزات إضافية لدعم قواعده غير الشرعية ومرتزقته بريف الرقة الشمالي، حسبما نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية في الرقة.

وقالت المصادر: إن «رتلاً من ١٥ آلية عسكرية ومئاقلة جند دخلت خلال الساعات الماضية من الأراضي التركية عبر معبر قرية عباسة بمنطقة تل أبيض شمال الرقة وانتجهت إلى نقاط انتشار قوات الاحتلال والتنظيمات الإرهابية التي تدعمها وذلك في سياق نيات نظام أردوغان «غير البريئة» فرضه إنشاء ما يسميه «المنطقة الآمنة» داخل الأراضي السورية بعمق ٣٠ كم على طول الحدود مع تركيا».

وتقلت وكالة «هاوار» الكردية عن مصادر ميدانية قرية الطويلة بريف منطقة تل شعير شمال غرب المحافظة، وهي بكر مصدر ميداني لـ«هاوار» أن «الهدوء الحذر الذي ساد ريف حلب الشمالي منذ صباح يوم أمس، تخلله قصف بري من قبل ميليشيات «قسد» على مناطق سيطرة مرتزقة الاحتلال في محيط المنطقة، من دون معلومات عن خسائر بشرية.

وقالت المصادر: إن «رتلاً من ١٥ آلية عسكرية ومئاقلة جند دخلت خلال الساعات الماضية من الأراضي التركية عبر معبر قرية عباسة بمنطقة تل أبيض شمال الرقة وانتجهت إلى نقاط انتشار قوات الاحتلال والتنظيمات الإرهابية التي تدعمها وذلك في سياق نيات نظام أردوغان «